قمة ثلاثية في تشاد منتصف فبراير

الرئيس السوداني يتهم «أيادٍ خفية» بتأجيج صراع دارفور

■ ،، الخرطوم/ وكالات/..
إتهم الرئيس السوداني عمر البشير أمس ما أسماه بـ«أيادٍ خفية» بأنها تعمل على تأجيج الصراع في دارفور غربي السودان.
كما أكد الرئيس السوداني في مقابلة مع قناة «العالم الايرانية» أن هذه الأيادي الخفية عملت أيضاً على تدويل القضية عالمياً لصرف انظار العالم عما يحدث في فلسطين والعراق.
وشدد مجدداً على عزم الحكومة السودانية على انفاذ اتفاقية السلام التي وقعتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في التاسع من يناير الماضي بالعاصمة الكينية نيروبي.
وأكد وفاء الحكومة بكافة استحقاقات اتفاقية السلام ومتطلباتها خلال المرحلة القادمة.
وأعلن أن الحكومة السودانية ستتوصل قريباً مع التجمع الوطني الديمقراطي المعارض عبر مفاوضات بالقاهرة لاتفاق يحقق الوفاق الوطني بين أبناء الأمة وأكد دعم السودان ومساندته لكل القضايا على الساحتين العربية والإسلامية.
إلى ذلك افاد مصدر في الوساطة التشادية أن رؤساء تشاد والسودان والاتحاد الافريقي سيعقدون اجتماعاً في ١٥ و ١٦ من الشهر الجاري لمناقشة الاجراءات التي يجب اتخاذها لفرض احترام وقف اطلاق النار في دارفور.
وأكد الناطق باسم الوساطة التشادية أحمد علامي أنه سيشارك في هذا الاجتماع رؤساء تشاد ادريس ديبي ونيجيريا أولوسيغون اوباسانجو الذي تتولى بلاده حالياً رئاسة الاتحاد الافريقي والسودان عمر البشير ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي الفا عمر كوتاري.
وأوضح علامي أن هذا الاجتماع يهدف إلى درس الاجراءات التي يجب اتخاذها لفرض احترام وقف اطلاق النار على الأرض.
وأضاف هذا يقتضي تحديد مواقع حركتي التمرد لمراقبة وقف اطلاق النار ونزع أسلحة ميليشيا الجنجويد والسيطرة عليها وانسحاب القوات الحكومية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل الثامن من ديسمبر ٢٠٠٤م طبقاً لآخر قرار لمجلس السلم والأمن في الاتحاد الافريقي المنعقد في ليبرفيل.
كما أكد الناطق باسم الوساطة التشادية أن اجتماع نجامينا سيمهد الطريق لاستئناف مناقشات ابوجا في ظروف افضل.
وأشار إلى أنه علاوة على ديبي والبشير واوباسانجو وكوناري سيشارك أيضاً مندوبون عن ليبيا والاسرة الدولية لا سيما الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي في هذه القمة.
وذكر علامي بأن تشاد الوسيط في نزاع دارفور مع الاتحاد الافريقي اقترحت خلال قمة الاتحاد الافريقي المنعقدة في ٣٠ و ٣١ يناير في ابوجا تشكيل لجنة عالية المستوى لتقييم الوضع وعلاقات القوى السياسية في المنطقة السودانية التي تجتاحها الحرب.
كذلك طلب تشاد ايضاً ارجاء مفوضات ابوجا بين الخرطوم وحركتي التمرد في دارفور المقررة في منتصف فبراير الجاري حتى تتبين نتائج اعمال هذه اللجنة.
ويتوقع أن ينعقد اجتماع آخر حول دارفور في القاهرة لاحقاً يجمع نيجيريا وليبيا وتشاد ومصر والغابون.

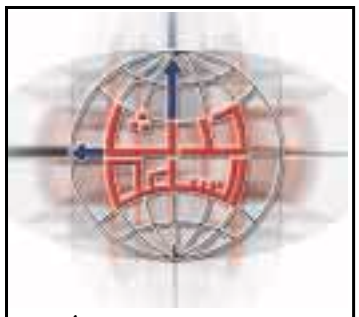

السودان في مجلس الأمن

محمد القراري

■ دلالات كثيرة تؤكد أن السودانيين هذه المرة جادون لتحقيق السلام أكثر من أي وقت مضى الأمر الذي يتوجب على المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي دعم هذا التوجه والأخذ بيد جميع الأطراف في هذا البلد الذي شغل بحروب أهلية استمرت أكثر من عقدين زمان ولا تزال مستمرة في أقاليم أخرى مثل دار فور المطروح بقوة على طاولة الاهتمامات الدولية وحكومة الخرطوم.
● من عجائب وايجابيات اتفاق السلام الموقع في التاسع من يناير الماضي لإنهاء أزمة الجنوب أن يحضر جون قرنق زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان سابقا إلى جانب نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه اجتماع مجلس الأمن الدولي في نيويورك المقرر أن يعقد اليوم.
● وهذه الخطوة تعد من أهم إنجازات السلام ودليل قوي لرغبة الشعب السوداني وقدرته على ترك ارث سنوات الحرب الأهلية خلف ظهورهم والبدء في مرحلة مستقبلية تشير إلى السعي نحو إنهاء أزمة دارفور على غرار ما حدث في الجنوب لأن السودانيين اقتنعوا وسيقتنعوا في النهاية بأن لا بديل أفضل من تحقيق السلام أمام هذه الإشارة الإيجابية من قبل السودان يتوجب على مجلس الأمن بأعضائه الـ ١٥ أن يبدأوا صفحة جديدة مع هذا البلد الأفريقي الغني زراعيا وثروات أخرى متنوعة والأخذ بيده ومساعدته اقتصاديا وتنمويا كي يتفرغ للاستفادة واستغلال تلك الثروات وتعويضه عن سنوات الحرمان والقحط التي عاشها طوال فترات الاقتتال والحروب فرض عقوبات على الحكومة السودانية من قبل المجلس كما تسعى لذلك بعض الدول الأعضاء كالولايات المتحدة الأمريكية ودعم حليفتها الدائمة بريطانيا على هذا النوع من معاقبة بعض الدول مستغلة ما يجري في إقليم دار فور من قتل جماعي يرتكب من جماعات متناحرة في الأقليم لم تكن الخرطوم متورطة فيها بحسب تقرير لجنة حقوق الإنسان شكلت من قبل الأمم المتحدة لدراسة الأوضاع حيث توصلت إلى أنه لا يوجد ما يشير إلى أن جرائم إبادة تمت في الإقليم خلال العامين الماضيين يرتبط بسياسات منهجية من قبل الحكومة السودانية كما كان يتوقع بأن أن الجرائم نتجت من قبل أشخاص سواء كانوا مسؤولين في الخرطوم أو جماعات التمرد أو مليشيات مسلحة تنفي حكومة البشير أن تكون لها علاقة بها من أي جهة كانت.
ودعا التقرير إلى محاكمة هؤلاء المتورطين بغض النظر من سيكونون.
● وهذا الموضوع محل خلاف في مجلس الأمن إذ يجري التشاور بشأنه وبالذات الجهة التي يمكن لها القيام بمحاكمة المتورطين في الجرائم باقليم دارفور كما تحاول واشنطن استغلال ذلك بهدف فرض عقوبات وهو ما يلقى معارضة من أعضاء دائمين في المجلس بينما المهم بالنسبة للسودانيين والمجتمع الدولي هو التوجه الصادق لإنهاء أزمة دار فور ومنع جرائم الإبادة وتحقيق السلام وأن لا تقف قضية معاقبة المجرمين أمام أي تقدم يخدم هذا الهدف خاصة بعدما أبدت الحكومة السودانية رغبة في تحقيق السلام والاستقرار في هذا الإقليم وكلفت فريق ومعه علي عثمان طه نائب الرئيس البشير وهما مهندسا السلام في الجنوب وعلى مجلس الأمن دعم هذه المبادرات وتشجيع مثل هذه التوجهات بدلا من العقوبات والتي لن تؤدي في النهاية إلا إلى أسوأ مما حصل في الجنوب ويحصل حاليا في دارفور وربما تنتقل الفوضى إلى مناطق أخرى ليس للسودان والسودانيين أي مصلحة منها.

ملفات شائكة بانتظار القمة

«رباعية» شرم الشيخ هل تطلق مسيرة التسوية من جديد؟!

■ رام الله /القدس المحتلة/وكالات الانباء
تتجه الأنظار اليوم إلى شرم الشيخ حيث تعقد قمة رباعية تضم الرئيس الفلسطيني محمود عباس «ابو مازن» ورئيس الوزراء الاسرائيلي ارئيل شارون وبحضور الرئيس المصري حسني مبارك والملك الاردني عبدالله الثاني وسط آمال بفك العقدة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي كخطوة ضرورية لبناء الثقة والتمهيد لحراك عملية التسوية المتوقفة منذ أربع سنوات.
ورغم الآمال المعقودة على قمة شرم الشيخ في تحريك عملية التسوية إلا أن غموض الموقف الاسرائيلي وعدم اتخاذ مواقف جدية تجاه الفلسطينيين والاكتفاء بالوعود يضع أكثر من سؤال حول النوايا الحقيقية للكيان الاسرائيلي وما إذا كانت جادة في السير على خطى التحركات الراهنة في المنطقة أم هي محاولات لذر الرماد في العيون كما جرت العادة خلال قمم ولقاءات سابقة دائماً ما انتهت إلى فشل.
وصرح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس امس في مؤتمر صحافي مشترك مع وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس أنه يأمل في التوصل إلى دولة فلسطينية مستقلة متصلة قابلة للحياة.
وعبر عباس عن أمله في التوصل إلى دولة فلسطينية مستقلة متصلة قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة اسرائيل بأمن وسلام.
وجاءت تصريحات عباس في ختام محادثات اجراها مع رايس التي تقوم بأول زيارة لها إلى المنطقة وبأول زيارة إلى رام الله منذ تلك التي قام بها منذ حوالي ثلاث سنوات وزير الخارجية السابق كولن باول.
من جهة أخرى اعربت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس عن ثقتها من نجاح القمة التي ستعقد بين رئيس الوزراء الاسرائيلي اريئل شارون والرئيس الفلسطيني محمود عباس في شرم الشيخ.
وقالت رايس في مؤتمر صحافي في مطار تل ابيب قبل توجهها إلى روما سأغادر المنطقة وأنا واثقة من نجاح الاجتماع الذي سيعقد بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء شارون.
وأكدت أن الولايات المتحدة عازمة على بذل ما بوسعها في الاسابيع والاشهر القادمة لتحريك عملية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين.
وكشفت وزيرة الخارجية الامريكية أن واشنطن تعتزم تعيين منسق خاص لمساعدة الفلسطينيين على الحفاظ على الأمن.
وقالت رايس أنها ناقشت مسألة تعيين منسق أمني خاص في المحادثات التي اجرتها مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في رام الله في الضفة الغربية.
وأضافت في بيان صحافي مشترك مع عباس في رام الله أن تلك الخطوة تهدف إلى التركيز على التدريب والتجهيز بالمعدات ومساعدة قوات الأمن الفلسطينية.
ويتوقع أن تبحث جملة من النقاط في قمة شرم الشيخ منها وقف إطلاق النار حيث أعلن الأمين العام لمجلس الوزراء الفلسطيني حسن ابو لبدة التوصل إلى اتفاق مع اسرائيل لإعلان وقف إطلاق نار متبادل خلال القمة الأمر الذي نفته أوساط شارون.
وقال مسؤول اسرائيلي كبير اتفق الطرفان على وجوب إعلان نهاية العنف طبقا لخارطة الطريق خطة السلام الدولية التي وضعتها اللجنة الرباعية الاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والتي تنص على قيام دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥م.
وبشأن المعتقلين أعطت الحكومة الاسرائيلية موافقتها المبدئية للافراج عن ٩٠٠ معتقل من أصل نحو ثمانية الاف فلسطيني معتقلين في السجون الاسرائيلية على أن يطلق سراح ٥٠٠ منهم مباشرة بعد القمة فيما يطلق سراح الـ٤٠٠ الآخرين في مهلة ثلاثة أشهر ولا تزال اسرائيل تتمسك برفضها إطلاق سراح من تلطخت ايديهم بدماء اسرائيليين.
وعبر الفلسطينيون عن استيائهم ازاء موقف اسرائيل الرافض لتشكيل لجنة مشتركة للاتفاق على المعتقلين الذين سيتم الافراج عنهم.
وفي المقابل وافقت اسرائيل على تشكيل لجنة مشتركة لبحث مسألة الناشطين الفلسطينيين المطلوبين لدى أجهزتها الأمنية.
وقد أعلنت هيئة الاركان الاسرائيلية وقف التصفيات المحددة الاهداف في المناطق التي تتولى القوات الفلسطينية الأمن فيها إلى ذلك أعلنت حركتا حماس والجهاد الإسلامي أن أي نجاح لقمة شرم الشيخ المقبلة مرهون بمدى استجابة الجانب الإسرائيلي للشروط الفلسطينية الكاملة، لا سيما قضية إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين.
وقال خالد البطش أحد قيادي حركة الجهاد في تصريحات صحفية أن الفصائل الفلسطينية «لا تنتظر منه من الإسرائيليين كي يعفوا عن الأسرى الفلسطينيين، موضحاً أن الإفراج عن الأسرى دون تمييز هو مطلب كافة الفصائل من أجل إعلان التهدئة ووقف إطلاق النار».
وعلاوة على ذلك، نفى شارون إطلاق سراح اثنين من زعماء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المتهمين بقتل وزير السياحة الإسرائيلي السابق رحبعام زئيفي قبل ثلاث سنوات.
واعتقل أحمد السعدات وعماد الغلمة واحتجزا في سجن بمدينة اريحا في الضفة الغربية تحت اشراف أمريكي وبريطاني بتهمة التخطيط والمشاركة في قتل زئيفي.
جاء نفي شارون بعد أن ذكرت مصادر إسرائيلية أن إسرائيل تنوي إطلاق سراح هذين الأثنين.
واعتصم مئات الفلسطينيين أمس أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في غزة مطالبين قمة شرم الشيخ بالعمل على الإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.
وانطلق المعتصمون بمسيرة شارك فيها عشرات المسلحين إلى المجلس التشريعي بغزة وهم يرفعون لافتات تطالب القيادة الفلسطينية بعدم إبرام أي اتفاق مع إسرائيل لا يشمل الإفراج عن المعتقلين ومنها لا سلام دون إطلاق سراح كل الأسرى والمعتقلين والحرية للأسرى.
كما شارك في الاعتصام والمسيرة إضافة إلى العشرات من امهات المعتقلين وأبناءهم عدد من قيادة الفصائل بينهم مسؤولون في حركة المقاومة الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي.
ووضع المشاركون نموذجاً لسجن إسرائيلي رسم عليه علم إسرائيل على شاحنة كتب عليها لا للقيود لا للسجن. نعم للحرية لكل الأسرى.
وردد المشاركون هتافات تدعو للإفراج عن المعتقلين دون قيد أو شرط.
وتلا متحدث باسم حملة المليون توقيع من أجل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين مذكرة طالب فيها المجتمع الدولي بالتحرك للإفراج عن المعتقلين.
وأشار هشام عبدالرازق وزير شؤون الأسرى الفلسطينيين للصحافيين إلى اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي موضحاً أن مسألة المعتقلين لا زالت تشكل نقطة خلاف قبل إنعقاد قمة شرم الشيخ.
وعبر الفلسطينيون عن استيائهم إزاء موقف إسرائيل الرافض لتشكيل لجنة مشتركة للاتفاق على المعتقلين الذي سيتم الإفراج عنهم.
إلى ذلك أكدت كتلة السلام الإسرائيلية أن النقاش الذي يتم مؤخراً حول الأيادي الملطخة بدماء إسرائيليين المصطلح الذي تطلقه إسرائيل على المقاومين الفلسطينيين الذي قتلوا صهاينة هو نفاق وديماغوغية.
وقالت كتلة السلام اليسارية في بيان لها: إن آلاف الضباط والجنود الإسرائيليين مسؤولون عن قتل مواطنين فلسطينيين عزل بمن فيهم آلاف الأطفال وبعضهم قام بإطلاق النار بنفسه أو القى القنبلة ولو أن أحدهم وقع في الأسر على سبيل المثال الطيار الذي القى قنبلة زنتها طن وأدت إلى مقتل ١٦ شخصاً من سكان غزة قبل سنتين تقريباً فلا يوجد أدنى شك في أن سلطات الاحتلال كانت ستطالب بالإفراج عنه حتى لو حكم عليه عدة مؤبدات في محكمة فلسطينية.
كذلك الأمر لو كان هناك مئات أو آلاف الأسرى من الجنود أو الضباط الإسرائيليين لدى الفلسطينيين حيث كانت إسرائيل ستطالب بإطلاق سراحهم كأي شرط لأية مفاوضات.
وأوضح البيان الذي جاء وسط نقاشات حادة داخل المؤسسة الأمنية والسياسية الصهيونية حول الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين الذين قتلوا يهود إلى أنه في حالة جدية الطرف الإسرائيلي في فتح صفحة جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين تجاه سلام حقيقي فإن إطلاق سراح أسرى قتلوا في الماضي هو ضروري لمنع القتل في المستقبل.
وإلى جانب قضايا وقف إطلاق النار والمعتقلين يتوقع أن تقف قمة شرم الشيخ أمام مهام الشرطة الفلسطينية في مدن الضفة الغربية حيث اعاد الجيش الإسرائيلي احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية بشكل شبه تام منذ بدء الانتفاضة في نهاية سبتمبر ٢٠٠٠م.
وعلى ضوء الهدوء المخيم منذ ١٥ يوماً أعلنت إسرائيل عزمها على إخلاء خمس مدن من الضفة الغربية ونقل السيطرة عليها إلى أجهزة الأمن الفلسطينية.
وفي حال تم الاتفاق بين الطرفين على هذه المسألة فستكون رام الله وبيت لحم أو مدينتين تعودان لسيطرة الفلسطينيين.
وفي المقابل يرى الإسرائيليون أن الوضع في نابلس والخليل لا يسمح حالياً بعودتهما إلى سيطرة السلطة الفلسطينية.
كذلك أبدى شارون أخيراً نية لتنفيذ خطته للانسحاب من قطاع غزة بالتشاور مع السلطة الفلسطينية في حين كان يعتزم في الماضي الانسحاب من طرف واحد.
ومن المقرر أن تعمد مصر التي تقوم بتدريب شرطيين فلسطينيين لضمان إحلال الأمن بعد الانسحاب الإسرائيلي.
إلى تعزيز انتشار قواتها على الحدود مع غزة لمنع تهريب الأسلحة إلى هذا القطاع الذي سيخلوا من أي وجود إسرائيلي في نهاية ٢٠٠٥م بموجب خطة شارون.
كما تنص خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي على إخلاء أربع مستوطنات معزولة شمال الضفة الغربية. واقترح الأردن نشر قوات فلسطينية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية تدربت في الأردن لضمان الأمن في هذه المناطق.

الشرع يؤكد أن القرار عامل توتر

مبعوث الاتحاد الاوروبي يؤكد استعداد سوريا التعاون مع الامم المتحدة لتنفيذ القرار (١٥٥٩)

■ دمشق/ د ب أ/ أ ف ب/
صرح المبعوث الخاص للاتحاد الاوروبي / مارك أوتيه بأن الرئيس السوري / بشار الاسد أكد له خلال لقاء عقد في دمشق استعداد سوريا للتعاون مع الامم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الامن ١٥٥٩ الذي يدعو إلى انسحاب كافة القوات الاجنبية بما فيها السورية من لبنان.
وقال أوتيه في تصريح لوكالة الانباء الالمانية (دب أ) بعد لقائه الاسد أن المباحثات تناولت القرار ١٥٥٩ مضيفا " لقد أعطاني الرئيس الاسد تصوره للقرار والرسالة الرئيسية هي أن سوريا تحترم القانون الدولي وسوف تتعاون مع الامم المتحدة للعمل على تنفيذه".
وأشار أوتيه إلى أن مباحثاته مع الرئيس السوري تناولت أيضاً عملية السلام مضيفاً أن الاسد أوضح مرارا رغبة سوريا باستئناف المفاوضات مع اسرائيل بدون شروط.
من جهته أكد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع امس لدى استقباله في دمشق تيرى رود لارسن الموفد الخاص للامين العام للامم المتحدة أن القرار الدولي ١٥٥٩ حول انسحاب الجيش السوري من لبنان عامل توتر.
وقالت وكالة الأنباء السورية أن الشرع ولارسن موفد كوفي عنان المكلف تطبيق القرار ١٥٥٩ استعرضا الاثار السلبية التي خلفها قرار مجلس الامن ١٥٥٩ على الاوضاع في لبنان.
وقالت الوكالة أن الوزير السوري عبر عن الاسف في ان تصبح بعض القرارات الدولية عاملا للتوتر عوضا عن أن تكون عاملا لحفظ وتيرة السلام والامن الدوليين.
وأكد الشرع أن المجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التمسك بالاهداف والمقاصد التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة والابتعاد عن الانتقائية في تطبيق القرارات الدولية.

الكويت تحذر من تفشي الإرهاب في منطقة الخليج

■ ،، الكويت/..
حذر رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح من أن الأعمال الارهابية التي شهدتها الكويت مؤخراً يمكن أن تطال دولاً أخرى في منطقة الخليج.
وقال الشيخ صباح في تصريحات صحفية نقلتها وكالة الأنباء الكويتية معلقاً على احداث العنف التي شهدتها الكويت الأسابيع الأخيرة أن هذه القضية ستستمر وأن ما نشهده في المنطقة قد يمتد إلى دول الخليج الأخرى.
وكانت الكويت شهدت في يناير مقتل اربعة من رجال الشرطة واثنين من المدنيين في أربع مواجهات بين قوى الأمن ومسلحين يشتبه في انتمائهم إلى التيار الجهادي، وقتل ثمانية من المشبوهين بينهم سعوديان واعتقل ١٤ آخرين بينهم اردني.
واستسلم خمسة مشتبه فيهم لقوات الأمن الكويتية التي حاصرت مخبأهم في احدى ضواحي العاصمة السبت الماضي.